



تقدير أثر مؤشرات الاقتصاد الكلي على الحساب الجاري في السودان (1985-2017م)

سلمى نور الهدى أحمد الطيب¹ عمران عباس يوسف عبد الله² لينة بدوي الفضلي المنشد³¹ طالبة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة الجزيرة، كلية الاقتصاد والتنمية الريفية² جامعة الجزيرة، كلية الاقتصاد والتنمية الريفية، قسم الاقتصاد³ جامعة تبوك، المملكة العربية السعودية.

تاريخ الاستلام: 2022/10/01 م تاريخ النشر: 2022/12/30 م

مستخلص

هدفت الدراسة لتقدير أثر بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي على الحساب الجاري في السودان. تمت صياغة مشكلة الدراسة في السؤال التالي: ما أهم العوامل المؤثرة على الحساب الجاري في السودان؟ افترضت الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الميزانية العامة، سعر الصرف، النمو في الناتج المحلي الإجمالي، الانفتاح التجاري والحساب الجاري في السودان. اتبعت الدراسة المنهج القياسي التطبيقي ونموذج التكامل المشترك. استنتجت الدراسة أن أهم العوامل المؤثرة على الحساب الجاري في السودان هي الميزانية العامة والنمو في الناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف والانفتاح التجاري، وهناك علاقة توازن طويلة الأجل بين العجز في الميزانية العامة والعجز في الحساب الجاري في السودان. أوصت الدراسة باستخدام أدوات السياسة المالية التجارية لإحداث توازن في الميزان الداخلي والخارجي وتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي.

كلمات مفتاحية: الحساب الجاري، سعر الصرف، الناتج المحلي الإجمالي، الميزانية العامة، الاستقرار الاقتصادي.

Abstract

The study aimed to estimate the effect of some macroeconomic indicators on the current account in Sudan. The study problem was formulated in the following question: What were the most important factors affecting the current account in Sudan? The study hypothesized that there was a statistical significant relationship between the general budget, exchange rate, growth in gross domestic product, trade openness and the current account in Sudan. The study followed the applied econometric approach and the co-integration model. The study reached that the most important factors affecting the current account in Sudan were the general budget, growth in gross domestic product, the exchange rate and trade openness, and there was a long-term equilibrium relationship between the deficit in the general budget and the deficit in the current account in Sudan. The study recommended the use of financial and commercial policy tools to strike a balance in the internal and external balance and to achieve political and economic stability.

Keywords: Current Account, Exchange Rate, General Budget, Economic Stability.

مقدمة

تعاني بعض اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية من معضلة عجز الحساب الجاري، لكونه أحد أهم الموضوعات الاقتصادية المؤثرة التي تحظى بقدر كبير من الاهتمام والملاحظة، فوجود الاختلال في الميزان الخارجي سيقود لتشوهات أخرى في المنظومة الاقتصادية كنتيجة حتمية نظراً لعدم الأداء المناسب للمتغيرات الاقتصادية كالموازنة العامة والناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف والانفتاح التجاري وغيرها من المتغيرات. كما ظهر مصطلح العجز التوأم في الولايات المتحدة الأمريكية خلال فترة الثمانينات من القرن المنصرم ليصف حالة الانتقال بين عجز الميزانية العامة وعجز الحساب الجاري، وسادت حالات مماثلة خلال فترة التسعينات لبعض الدول الأوروبية مثل ألمانيا والسويد حيث بدا الأثر السالب واضحاً على الحسابات الجارية نتيجة لارتفاع عجز الميزانيات العامة والاختلال في المؤشرات الاقتصادية الأخرى تبعاً. كما استهدفت المنظمات لدولية ممثلة في صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، هذه الظاهرة لمعرفة أسباب الخلل وإعادة التوازن لميزان الحساب الجاري. يعتقد بعض الاقتصاديين أن العجز الكبير في الميزانية يرتبط بعجز كبير في الحساب الجاري، وتُعرف نظرية الاقتصاد الكلي هذا المفهوم باسم "فرضية العجز المزدوج". إن المنطق وراء هذه النظرية هو أن التخفيضات الضريبية الحكومية، التي تقلل الإيرادات وتزيد العجز، تؤدي إلى زيادة الاستهلاك لأن دافعي الضرائب ينفقون أموالهم الجديدة، ويؤدي تزايد الإنفاق إلى خفض معدل الادخار الوطني، مما يؤدي إلى زيادة مبلغ الأموال التي تقترضها الدولة من الخارج. فالحساب الجاري هو مقياس للمعاملات التجارية والمالية في دولة معينة مع دول العالم، ويشمل ذلك الفرق بين قيمة صادراتها من السلع والخدمات وقيمة وارداتها، وكذلك صافي مدفوعات الاستثمارات الأجنبية والتحويلات الأخرى من الخارج. إن العجز المستمر

في الصادرات مقابل الواردات يشير لأن البلد فقد قدرته التنافسية وانخفض معدل الادخار بشكل غير مستدام بين سكان البلد الذي يعاني من العجز (ابديمان، 2012م). يرى الاقتصاديين أن العجز ليس بالضرورة ضاراً، وإن الإنفاق بالعجز قد يكون أداة مفيدة لتحفيز الاقتصاد المتعثر، عندما تعاني دولة من الركود، يمكن أن يساهم الإنفاق بالعجز على البنية التحتية والمشاريع الكبيرة الأخرى في تعزيز الطلب الكلي، حيث ينفق العمال المعينون للمشاريع أموالهم على تغذية الاقتصاد وزيادة أرباح الشركات (الزبيدي، 2011م).

مشكلة الدراسة

عانى الاقتصاد السوداني من اختلالات هيكلية كبيرة حيث بلغ متوسط العجز في الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي حوالي (1.91%) بسبب ضعف الجهاز الإنتاجي، وبالرغم من الإصلاحات التي بذلت فلا تزال الموازين المالية والتجارية تعاني عجزاً مستمراً، عليه يمكن صياغة مشكلة الدراسة من خلال الأسئلة التالية:

١/ هل توجد علاقة توازنية طويلة المدى بين الميزانية العامة والحساب الجاري في السودان؟

٢/ ما أثر النمو في الناتج المحلي الإجمالي على الحساب الجاري؟

٣/ ما أثر سعر الصرف على الحساب الجاري؟

٤/ ما أثر الانفتاح التجاري على الحساب الجاري؟

أهداف الدراسة

١/ التعرف على طبيعة العلاقة بين عجز الميزان التجاري والميزانية العامة، وقياس أثر النمو في الناتج المحلي الإجمالي، سعر الصرف، والانفتاح التجاري في السودان.

٢/ التعرف على الأساليب والوسائل التي تساهم في تفادي وعلاج المشكلة وتداعياتها على الاقتصاد السوداني بتقديم التوصيات المناسبة للحكومة ومتخذي القرار.

أهمية الدراسة

دراسة العلاقة بين الحساب الجاري وبعض المؤشرات الاقتصادية الكلية تتيح تقييم الموقف الداخلي والخارجي، وتساعد في التخطيط الاقتصادي من أجل المساهمة في وضع السياسات المالية والتجارية ذات الأثر لإحداث التنمية، وتحسين أداء الاقتصاد الوطني وتحقيق النمو به، كذلك تجعل المخطط أكثر قدرة على وضع السياسات الاقتصادية الفاعلة في معالجة المشاكل الاقتصادية.

فرضية الدراسة

١/ وجود علاقة طردية موجبة طويلة المدى بين الميزانية العامة والحساب الجاري.

٢/ توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين النمو في الناتج المحلي الإجمالي والحساب الجاري.

٣/ توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف الاسمي والحساب الجاري.

٤/ توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الانفتاح التجاري والحساب الجاري.

الدراسات السابقة

محمد وآخرون (2019): هدفت الدراسة لمعرفة العوامل المؤثرة على ميزان المدفوعات السوداني وآليات التكيف (1990.2017م). استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ونموذج الانحدار الذاتي ذو الفجوات الموزعة (ARDL). توصلت الدراسة إلى أن متغيرات الناتج المحلي، التضخم، سعر الصرف والدين الخارجي تقسّر 97% من التغيرات في ميزان المدفوعات، وأن الناتج المحلي الإجمالي والدين الخارجي يؤثران إيجابياً على الميزان، وأن التضخم وسعر الصرف يؤثران سلباً على الميزان. أوصت الدراسة بإعادة هيكلة الاقتصاد السوداني لتقليل العجز في الحساب لميزان المدفوعات وجذب رؤوس الأموال الأجنبية الأجنبية.

المكي (2019م): هدفت الدراسة لتحليل أثر سياسات وبرامج الإصلاح الاقتصادي على التجارة الخارجية للسودان (1990.2017م). افترضت الدراسة وجود علاقة طردية بين سعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي مع الميزان التجاري، ووجود علاقة عكسية مع سياسات التكيف الهيكلي والميزان التجاري. اتبعت الدراسة المنهج القياسي الكمي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي (VAR). توصلت الدراسة لصحة الفرضيات وبيّنت أهمية الناتج الإجمالي المحلي وضرورة تشجيع الإنتاج. أوصت الدراسة بزيادة الناتج المحلي الإجمالي وزيادة الصادرات وتقليل الواردات خاصة السلع الكمالية، وزيادة الاستثمارات الأجنبية.

أحمد (2018): هدفت الدراسة لتحليل أثر سياسة التحرير الاقتصادي على ميزان المدفوعات السوداني (1992.2016م). اتبعت الدراسة المنهج الاستنباطي والاستقرائي والوصفي وتم استخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL). توصلت الدراسة لوجود علاقة عكسية بين سعر الصرف وأداء ميزان المدفوعات، وأن سياسة التحرير الاقتصادي لم تنجح في تحقيق أهدافها فأدت لارتفاع معدلات التضخم وتذبذب سعر الصرف وانخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي. أوصت الدراسة بإعادة النظر في تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي لإيجاد سياسات بديلة تعمل على التأثير في كل من الطلب الكلي والعرض الكلي وإحداث التوازن المطلوب.

السواحي والعزام (2015): هدفت الدراسة لمعرفة العلاقة بين عجز الحساب الجاري والعجز في الموازنة العامة في الأردن في ظل بعض المتغيرات النقدية والمالية مضيفة متغير الاستثمار، الانفتاح التجاري، عرض النقود والنمو الاقتصادي (1975-2010م). اتبعت الدراسة نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) وأوضحت النتائج أن المتغيرات تتحرك مع بعضها في المدى البعيد، وتدعم الدراسة وجهة النظر الكنزية فهناك ارتباط إيجابي بين عجز الموازنة وعجز الميزان التجاري. وعلاقة سببية من الأول إلى الثاني. كما قامت الدراسة باختبار فرضية Feldstein-Horioka. توصلت الدراسة لأن الأردن مندمج في أسواق رأس المال العالمية، وأن الانفتاح يزيد من عجز الحساب الجاري، وأن للسياسة النقدية دور في زيادة عجز الحساب الجاري، وسعر الصرف الحقيقي الفعّال كان له دور مهم في تخفيض العجز، كما أنه لم يكن للنمو الاقتصادي الحقيقي أي تأثير على العجز.

حمد (2014): هدفت هذه الدراسة لمعرفة أثر السياسات المالية على ميزان المدفوعات السوداني (1990-2011). افترضت الدراسة أن السياسات المالية ذات أثر إيجابي على ميزان المدفوعات السوداني. توصلت الدراسة إلى أن زيادة العجز في الموازنة العامة كان له أثر سلبي على ميزان المدفوعات، إضافة إلى عدم انتعاج سياسة مالية مستقرة ومدرسة وموقف السودان السياسي من العالم الخارجي خاصة حرب الخليج أثر سلباً على العون الخارجي للسودان. أوصت الدراسة بضرورة تحقيق السلام العادل في السودان وتقليل الاستدانة من الجهاز المصرفي وتقليل تكلفة الإنتاج لتحسين الميزان الخارجي.

نظريات عجز الحساب الجاري

فرضية العجز المزدوج Twin Deficit: يدعو هذا المنهج إلى وجود علاقة مباشرة بين عجز الحساب الجاري وعجز الميزانية العامة؛ ويحدد على وفق التحليل الكينزي، واتجاه هذه العلاقة من عجز الميزانية إلى عجز الحساب الجاري وهذا ما يسمى بتوأمة العجزين)، فالتأثير النهائي لعجز الميزانية على كيفية تمويل ذلك العجز. فزيادة الإنفاق الحكومي تؤدي لانخفاض مستوى الادخار الحكومي مما يقلل المدخرات ويزيد معدلات سعر الفائدة، مما يجعل طلب العملة المحلية وارتفاع سعرها لنظام سعر الصرف المرن، لتكون الواردات أكثر إغراء وأقل تكلفة مما يزيد من حجمها، وفي المقابل تصبح الصادرات أقل جذبا للأجانب وأعلى تكلفة مما يخفض من الصادرات. زيادة الواردات وانخفاض الصادرات يترتب عليه عجز الميزان التجاري. وبما أن الميزان التجاري هو المحدد الرئيس في تغيرات رصيد الحساب الجاري فإن عجز الحساب الجاري سيزيد. وبذلك يؤدي عجز الموازنة إلى عجز الحساب الجاري ويتوافق معه. يرى النموذج أن اتساع عجز الميزانية يحدث نتيجة زيادة الإنفاق العام مما يؤدي إلى انخفاض مستوى الادخار العام والمحلي بافتراض اقتصاد صغير مفتوح يتميز بحرية انتقال رؤوس الأموال الدولية، مما يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة ومن ثم تتولد تدفقات كبيرة لرؤوس الأموال حتى تميل أسعار الفائدة نحو الانخفاض. ولكن نظراً للمخاطر السياسية والقيود المفروضة على انتقال رؤوس الأموال إضافة إلى توقعات حركة سعر الصرف قد لا يكون واقعياً الافتراض حول سعر الفائدة. من جهة أخرى وحسب النموذج الكنزي يمكن السماح للعجز في الموازنة العامة لتنشيط الاقتصاد من خلال الضرائب والإنفاق الكلي (الطلب الكلي). حيث تؤدي زيادة النفقات العامة وتخفيض الضرائب إلى زيادة الطلب الكلي مما تدفع المنتجين إلى زيادة الإنتاج والتوظيف بشرط أن يكون العرض الكلي مرناً للاستجابة للطلب المتزايد. وإلا سوف يظهر التضخم كنتيجة حتمية لعدم مرونة جهاز الإنتاج، فالعجز المرغوب هو الذي يؤدي إلى نمو الناتج المحلي الحقيقي بالأسعار الثابتة (سمير وآخرون، 2020).

$$Y = C + I + G + (X - M) \dots \dots \dots (1)$$

حيث أن تمثل Y إجمالي الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، C تمثل الاستهلاك الخاص، I الاستثمار الخاص، G الإنفاق الحكومي، و X الصادرات و M الواردات وبإعادة ترتيب المعادلة:

$$X - M = Y - C - I - G \dots \dots \dots (2)$$

وعند إضافة الدخول والتحويلات من الخارج (W) إلى الطرفين نصل إلى رصيد ميزان المعاملات الجارية في الطرف الأيسر، وإلى الدخل القومي في الطرف الأيمن

$$X - M + W = Y + W - C - I - G \dots \dots \dots (3)$$

وبالنظر للدخل القومي نجد أنه:

$$Y + W = C + S + T \dots \dots \dots (4)$$

حيث S الادخار الخاص و T إجمالي الضرائب وإجمالي المعادلة (4) في المعادلة (3) نتحصل على:

$$X - M + W = (S - I) + (T - G) \dots \dots \dots (5)$$

توصلت الدراسة أن وضع الحساب الجاري يتأثر بوضع الميزانية العامة والفرق بين ادخار واستثمار القطاع الخاص. ومن الجدير بالذكر أنه في حالة غياب الدور الكبير للقطاع الخاص في الاقتصاد فإن السياسة التجارية لها الدور الأكبر في التأثير على الميزانية العامة.

في حالة العجز

عجز الحساب الجاري يساوي الادخار المحلي الخاص- الاستثمار المحلي الخاص + عجز الميزانية العامة للدولة. عند التمعن في متطابقات الحساب القومي يتضح بزيادة العجز العام مع ثبات الادخارات الخاصة والاستثمار، تدفع التدفقات من الخارج إلى الزيادة، وتمكن الأجانب من الحصول على مزيد من الأصول المحلية. عند التمعن في متطابقات الحساب القومي أعلاه يمكننا ملاحظة حالتين متطرفتين في حالة العجز: إذا فرضنا أن الفرق بين الادخارات الخاصة والاستثمار مستقر طوال الوقت، فإن التغيرات التي تطرأ في عجز الميزانية تنتقل تماماً إلى الحساب الجاري، وبذلك يكون فرضية العجز المزدوج الملموسة. أما الحالة الثانية، تعرف بفرضية المكافئ الريكاردتي التي توضح أنه لا علاقة بين العجز في الميزانية العامة والعجز في الحساب الجاري (الخصاونة، 2015).

فرضية المكافئ الريكاردتي

توضح النظرية أنه لا يوجد علاقة بين عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري، فهي تبين أنه لا فرق بين تمويل الحكومة لعجز الموازنة عن طريق الضرائب أو تمويلها عن طريق إصدار السندات الحكومية بالمقدار نفسه؛ لأنها إن مولت عن طريق السندات الحكومية ستسد من الضرائب المستقبلية. فيوضح المكافئ الريكاردتي أن مع انخفاض المدخرات الحكومية سيزداد الادخار الخاص بزيادة مكافئة، باعتبار أن توقعات الأفراد رشيدة بالتالي مع انخفاض المدخرات الحكومية فإن أعباءهم الضريبية سوف تزداد مستقبلاً؛ لذا العملية لا تعدو عن كونها تأجيلاً لدفع الضرائب وعجزاً مؤقتاً في موازنة الدولة. (Andolfatto, D (2005).

نموذج منديل-فليمنج: يلخص تأثير العجز المالي على عجز الحساب الجاري بطريقتين مختلفتين

الأولى: من خلال التغير في أسعار الصرف وتدفقات رؤوس الأموال الدولية: حيث يعتمد اتجاه تحركات سعر الصرف على اتجاه تدفق رؤوس الأموال الدولية. فترايد تدفق رؤوس الأموال الدولية يؤدي إلى ارتفاع سعر صرفها، فإن تزايد العجز المالي في حالة شح رؤوس الأموال الدولية المتدفقة من الخارج يؤدي إلى انخفاض سعر صرف العملة الوطنية أي تقل قيمة العملة فتصبح الصادرات أرخص والواردات أغلى ثمناً مؤثرة بذلك على الحساب الجاري.

الثانية: من خلال التغير في صافي الدخل من الخارج: فإن تزايد مستحقات الديون الخارجية نتيجة للاقتراض لتمويل العجز، فضلاً عن ارتفاع أسعار الفائدة على الديون يجعل صافي الدخل من الخارج في كبيراً وذو إشارة سالبة (العيساوي، 2015م).

الوضع الأمثل للحساب الجاري في الفكر الاقتصادي النقدي (Monetary Approach)

يرى النقديون أن ظاهرة ميزان المدفوعات ظاهرة نقدية غير حقيقية. فهو يعامل ميزان المدفوعات بصيغة العرض والطلب على النقود التي تمثل عملة محلية للبلد. فالعجز يحدث نتيجة لزيادة العرض المحلي من النقود عن الطلب المحلي عليها مما تعني تناقص الرغبة عند الجمهور في الاحتفاظ بالنقود وبالتالي زيادة الإنفاق فيتولد زيادة الضغط في الطلب على السلع التجارية الأجنبية (Samimi, 2009). كما يرى البعض أنه عندما يقل الطلب على الأرصد النقدية عن رصيد النقود سيترجم ذلك بالاستثمار في الخارج أو امتلاك أصول مالية بالخارج وسيستمر تحويل الأرصد التي تمثل الزيادة في العرض إلى الخارج إلى أن يتحقق التوازن في الأرصد النقدية في سوق النقود. وسيكون العجز مستمراً إذا ما تم اتباع سياسة التعقيم من قبل السلطات النقدية، ولكن تجدر الإشارة إلى أن هذه الآلية للتصحيح يمكن أن تأخذ بعض الوقت (كريانين، 2007). بافتراض اقتصاد صغير مفتوح ويعتمد سعر صرف ثابت فعند توسع السلطات النقدية المحلية في خلق الائتمان كجزء من القاعدة النقدية فيزيد عرض النقود على الطلب، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات وخاصة المستوردة فتزيد الواردات ويحدث العجز في الحساب الجاري (منشد، 2004). مما سبق يتضح أن العجز في الحساب الجاري يتراوح بين من ينادي بأن التعديلات ستكون بصورة تلقائية عن طريق آلية الأسعار وأسعار الصرف كالمدرسة الكلاسيكية وبين من يدعو بضرورة تدخل السلطات من أجل إجراء تغييرات متعلقة بالدخل للوصول لحالة التوازن، وآخرون يرون أن جوهر ميزان المدفوعات هو ظاهرة نقدية وأن نتائج ميزان المدفوعات قائمة بصورة مباشرة على تغير السياسات النقدية.

واقع عجز الحساب الجاري وعلاقته بالمتغيرات الاقتصادية في السودان

المتتبع لخصائص وسمات الاقتصاد السوداني يلاحظ التقلب الكبير والاختلال الهيكلي لفترات طويلة. وبالنظر لوضع السودان التاريخي يتضح أنه قد عانى من فترات متعاقبة تمثلت في الآتي: شهدت الفترة (1985-1989) عجز في الميزانية العامة بمقدار 10% من الناتج الإجمالي المحلي في المتوسط بينما سجل العجز في الحساب الجاري 5% من الناتج الإجمالي المحلي في المتوسط. نظراً لعدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي، فكان الأداء الاقتصادي العام يتسم بالضعف، وقام صندوق النقد الدولي خلال هذه الفترة بوقف المساعدات للسودان، إضافة إلى زيادة الإنفاق العسكري على الحرب وحدثت الفيضانات والسيول، كما كان لتحويلات المغتربين أثر في تحسين موقف العجز الخارجي (يوسف، 2008م). شهدت الفترة (1990-1999) انخفاضاً في العجزين، فقد سجل العجز المالي نسبة انخفاض عالية وصلت ٢.١% من الناتج الإجمالي المحلي في المتوسط، أما العجز في

الحساب الجاري فقد سجل 1% من الناتج الإجمالي المحلي في المتوسط. نظراً لتطبيق سياسة التحرير الاقتصادي وبرامج وسياسات الإصلاح الاقتصادي منذ 1992، وبدأ الاقتصاد يستجيب تدريجياً بصورة إيجابية، وظهر تحسن كبير لمعظم المؤشرات الاقتصادية. تميزت الفترة (2001.2000) بتباين واضح في موقف الحسابين، فقد شهدت انخفاضاً في العجز المالي بلغ 1.2 % في المتوسط ولكن قابل ذلك ارتفاع في عجز الحساب الجاري مسجلاً 1.9% من الناتج الإجمالي المحلي في المتوسط. ويعزى ذلك لظهور البترول حيث بدأ ظهور فائض في الميزان التجاري في عدة سنوات وزيادة في الانفتاح التجاري. سجلت الفترة (2017.2011) ارتفاعاً في العجزين فقد سجل العجز المالي نسبة 2.3 % من الناتج الإجمالي المحلي في المتوسط، أما العجز في الحساب الجاري فقد سجل 5.8% من الناتج الإجمالي المحلي في المتوسط. نتيجة لانفصال الجنوب وفقدان مورد النفط.

جدول (1) الميزانية العامة والحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في السودان (1985-2017)

السنة	الميزانية العامة	الحساب الجاري
(1989.1985)	-10	-0.05
(1999.1990)	-2.1	-0.01
(2010.2000)	-1.2	-1.99
(2017.2011)	-2.3	-5.8

المصدر: إعداد الباحثين بالاستعانة بمخرجات برنامج Eviews 2022.

جدول (1) أوضح أن العجز المالي اتجه نحو الانخفاض في التسعينات والألفية الثالثة مقارنة مع فترة الثمانينات من خلال الانضباط المالي الحكومي، فقد سجل في المتوسط 10% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (1989.1985)، منخفاً إلى 1.2 % في الفترة (1999.1990) ثم 6% في المتوسط كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في (2010.2000)، ثم عاود الارتفاع في (2017.2011) نظراً لانفصال الجنوب وفقدان مورد النفط، بينما كان سبب الانخفاض في العجز في الفترات السابقة هو إتباع سياسات مالية انكماشية تقشفية بهدف تحسين الموقف المالي وتقليص دور الدولة عن طريق فتح المجال أمام القطاع الخاص، وإتباع سياسات الإصلاح الاقتصادي التي يسوقها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. يبدو أيضاً أن العجز في الحساب الجاري اتجه نحو الانخفاض بصورة مضطربة، فقد سجل عجزاً في المتوسط بمقدار 5% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (1989.1985) ثم اتجه متناقصاً ليأخذ 1% في الفترة (1999.1990) ومسجلاً ارتفاعاً مبرراً 1.99% في المتوسط (2010.2000) نظراً لزيادة الانفتاح التجاري في فترة النفط وظهور الأزمة المالية العالمية. ثم اتجه نحو الارتفاع مجدداً إلى 5.8% في الفترة (2017.2011)، نظراً لانفصال الجنوب لتفقد الخرطوم مصادر مواردها السخية من البترول دون تجهيز البدائل الحقيقية لتغطية العجز الكبير في الميزانية العامة والحساب الجاري، عاكساً بذلك فشل الإدارة الاقتصادية للحكومة في عدم استفادتها من موارد مالية مقدرة بعشرات المليارات من الدولارات خلال فترة البترول، بدلاً من إنفاقها على مشروعات إنتاجية مستفيدة من الموارد الطبيعية الكامنة الضخمة لتحقيق تنمية مستدامة. ولتوضيح العلاقة بين موقف الميزانية العامة وموقف الحساب الجاري في السودان، يمكن تناول الآتي:

تدفقات رؤوس الأموال الدولية في السودان (الاستثمار الأجنبي المباشر): الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم مصادر تحسين موقف الحساب الجاري كما أنه يرفد الميزانية العامة بالإيرادات اللازمة لتمويل إنفاقها، وقد عرف الاقتصاديون الاستثمار بأنه التضحية بالثروة الحالية (المؤكدة) لتحقيق ثروة في المستقبل غير مؤكدة. وهو تدفق من الإنفاق على السلع والخدمات والمعدات الإنتاجية أو على الإضافات للمخزون من السلع والخدمات المختلفة خلال سنة معينة. ويعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أقسام الاستثمار، ويعرف بأنه حصة ثابتة للمستثمر المقيم في اقتصاد ما في مشروع مقام في اقتصاد آخر.

بذل السودان جهوداً حثيثة لتحسين مناخ الاستثمار واستقطاب الاستثمارات الأجنبية على قائمة أولوياته، وشرع في إجراء العديد من التدابير والإصلاحات التشريعية والمؤسسية والإدارية اللازمة وتحسين دور أسواق الأوراق المالية. شمل الاستثمار الأجنبي كل القطاعات كالزراعة والصناعة مستأثراً بالقسم الأكبر من الخدمات كالاستثمارات العربية، وخاصة قطاع التعدين والطاقة لاسيما تلك القادمة من دول شرق آسيا. ولكن نظراً لوجود الحرب الأهلية وانعكاساتها، وبطء إجراءات النظام القضائي، وتعدد جهات الجباية الضريبية محلياً وولائياً، كل ذلك كان عائقاً أمام الاستثمار في السودان، وعدم ثبات السياسات المتعلقة بإدارة الاستثمار، ونقصان القوة العاملة المدربة، وضعف التعليم التقني، وتدني مدخلات الإنتاج المحلية، وارتفاع تكاليفها، ووجود معوقات التجارة الخارجية، وأخيراً فقدان مورد النفط الذي كان يشكل العمود الفقري للاستثمار الأجنبي في البلاد (إبراهيم، 2013م).

قناة سعر الصرف: تعد قناة سعر الصرف من أهم القنوات التي تربط العجز في الميزانية العامة بالعجز في الحساب الجاري. وبالنظر إلى اتجاهات سعر الصرف في السودان، يتضح أن ربط العملات الوطنية بالدولار الأمريكي نتيجة لاستقراره خاصة في عقد الثمانينات كان القصد منه استقرار سعر صرف العملات الوطنية للحد من تقشي ظاهرة التضخم، بالإضافة إلى السيطرة على حركة رؤوس الأموال وإدارة تدفقاتها، إلا أن وضع



التضخم والزيادة الكبيرة في تدفقات رؤوس الأموال خاصة منذ بداية عقد التسعينات قلل من السبب الأساسي وراء ربط العملات الوطنية بالدولار الأمريكي. في الثمانينات تركز النقاش حول نظم أسعار الصرف. والدور الذي يؤدي ربط أسعار الصرف بعملة أخرى في برنامج تثبيت. ومع ملاحظة تطورات سعر الصرف يمكن ملاحظة ارتفاع سعر الصرف أي انخفاض قيمة العملة الوطنية مع انخفاض العجز المالي بشكل مستمر (أحمد، 2018م).

العجز المالي والدين العام الخارجي: ينشأ الدين الخارجي من تراكم عجز الميزانية العامة للدولة، فمع زيادة العجز يرتفع الدين وبالتالي يتم توجيه موارد الدولة إلى أقساط الديون بدلا من توجيهها نحو المشروعات الإنتاجية والتنمية، لقد وضعت كل من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومصرف التسويات الدولية تعريفاً للديون الخارجية ينص على أن الدين الإجمالي في تاريخ معين يعادل مبالغ الائتمانات التعاقدية الجارية والمؤدية لدفع المقيمين في بلد غير المقيمين سندات وفاء الدين الأساسي مع الفوائد أو بدونها، أو دفع الفائدة مع سداد المبلغ أو بدونه ". يصنف السودان بأنه في مرتبة Net Borrower وهي مرحلة لا يكفي فيها ادخار الدولة العام والخاص لمقابلة احتياجاتها التمويلية والاستثمارية.

إن أزمة الديون الخارجية التي تعاني منها البلاد كانت نتيجة للمغالاة في طلب الديون الخارجية من مؤسسات التمويل الدولية بغية تمويل برامجها ومشاريعها الاستثمارية. ولقد ساهمت في اتساع عملية الاستدانة هذه المصارف الدولية الكبرى التي أقيمت على منح القروض لأهداف تجارية وبشروط قاسية في مجال أسعار الفائدة، ومدة الاستحقاق دون النظر للطاقة الاستيعابية للبلاد، ومدى مقدرتها للوفاء بالدين. ما زالت ديون السودان الخارجية تتراكم منذ السبعينات حيث أصبحت تشكل أكبر معضلة اقتصادية تواجه البلاد مما تسبب في حرمان البلاد من مستحقاتها. أدى هروب الأموال إلى خارج السودان بدلا من أن تكون داخل البلاد، وانخفاض عائد الصادرات نظرا لتدهور أسعار المواد الأولية وضعف مقدرة السودان على المنافسة في السوق الدولية، وزيادة الإنفاق العسكري مشكلاً عاملاً مهماً وجوهرياً، إضافة إلى سوء إدارة الدين لضعف الجهاز الإداري، واللجوء إلى الاقتراض من الخارج مما سبب في أزمة تفاقم الديون في البلاد. هذا إضافة إلى اتساع فجوة الموارد المحلية، وعجز التمويل الذاتي.

قناة الإنفاق على الواردات: إن زيادة الواردات تزيد عجز الحساب الجاري، ولكن آثار زيادة الواردات على أداء الاقتصاد تختلف فيما إذا كانت زيادة الواردات مخصصة للسلع الاستهلاكية أم الاستثمارية. لذلك فإن استبعاد الإنفاق الاستثماري من عجز الميزانية، واستبعاد الواردات الرأسمالية من عجز الحساب الجاري، سيقصص كلاً من العجزين وسيغير من طبيعة العلاقة بين هذين العجزين (عثمان، 2011م). تشمل الواردات الرئيسية في السودان على الآلات والمعدات الرأسمالية، والمواد الغذائية، والسلع المصنعة ووسائل النقل، والمواد الكيميائية، والمنسوجات، والأدوية وأخرى.

منهجية الدراسة

اتبعت الدراسة المنهج القياسي التطبيقي باستخدام اختبارات جذور الوحدة لمعرفة استقرار متغيرات السلاسل الزمنية، بالإضافة لاختبار التكامل المشترك (Co-integration) يركز نموذج التكامل المشترك على تحليل السلاسل الزمنية غير الساكنة (non-stationary)، ويوجد عديد من الأساليب القياسية التي تستخدم في الدراسات الاقتصادية المعاصرة لتطبيق منهج التكامل المشترك، أكثرهم استخداماً أسلوب إنجل غرانجر (EG, 1987)، وأسلوب جوهانسون (JML, 1988). حيث يشير كل من (Engle and Granger: 1987) إلى إمكانية توليد مزيج خطي يتصف بالسكون (IN (0)) من السلاسل الزمنية غير الساكنة. حيث تؤدي التقلبات في إحدى السلاسل إلى إلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتهما ثابتة عبر الزمن. أي أن بيانات السلسلتين قد تكون غير مستقرة إذا ما أخذت كل منها على حدة، ولكن تكون مستقرة كمجموع. وإذا أمكن توليد هذا المزيج الخطي الساكن، فإن هذه السلاسل الزمنية غير الساكنة في هذه الحالة تعتبر متكاملة من نفس الرتبة (co integrated)، وبالتالي فإنه يمكن استخدام مستوى المتغيرات في الانحدار، ولا يكون الانحدار في هذه الحالة زائفاً. ويتميز هذا الأسلوب بأنه يحتفظ بالعلاقات طويلة الأجل ذات الأهمية القصوى فيوضع السياسات الاقتصادية، لاسيما وأن نموذج تصحيح الخطأ (ECM) المرتبط به يسمح بتقدير العلاقات الديناميكية قصيرة الأجل، بالإضافة إلى تقدير سرعة التعديل إلى توازن الأجل الطويل.

نموذج تصحيح الخطأ

لتنفيذ منهجية اختبار الحدود للتكامل المشترك (bounds testing approach to co integration) سيتم تشكيل نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM) للانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة وسيتم استخدامه في هذه الدراسة على النحو الآتي:

$$\Delta CA_t = \alpha_0 + \delta_1 CA_{t-1} + \delta_2 B_{t-1} + \delta_3 GGD P_{t-1} + \delta_4 EX_{t-1} + \delta_5 DOP_{t-1} + \sum_{i=1}^n \beta_1 CA_{t-i} + \sum_{i=1}^n \beta_2 B_{t-i} + \sum_{i=1}^n \beta_3 GGD P_{t-i} + \sum_{i=1}^n \beta_4 EX_{t-i} + \sum_{i=1}^n \beta_5 DOP_{t-i} + U_t$$

تشير المعلمات δ_i إلى مضاعفات المدى الطويل، والمعلمات β_i إلى مضاعفات المدى القصير، وتمثل U_i البواقي، وتمثل n طول فترة الإبطاء. ويتم تحديد فترات الإبطاء باستخدام معيارين هما (AIC)، (SC).

جدول (2) نتائج اختبار جذور الوحدة

المتغيرات	إحصائية (ADF)						حالة التكامل
	المستوى (Level)			الفرق الأول (First Difference)			
	بدون ثابت والزمن	بالثابت والزمن	دون الثابت والزمن	بدون ثابت والزمن	بالثابت والزمن	بالثابت	
LCA _t	-3.9363***	-3.7870**	-1.1675	-6.9656***	-6.8950***	-6.9680***	1(0)
LB _t	-5.3950***	-5.4170***	-0.2448	-5.4979***	-5.4461***	-5.6180***	1(0)
LGGDP _t	-6.5737***	-4.9587***	-0.6010	-6.6019***	-6.4577***	-6.7364***	1(0)
LEX _t	-0.1771	-3.9341**	0.7716	-2.0880	-2.2911	-1.5869	1(0)
LOP _t	-1.9775	-1.9475	-0.2682	-6.9631***	-7.0906***	-7.0731***	1(1)

المصدر: إعداد الباحثين بالاستعانة بمخرجات برنامج Eviews 2022.

جدول (2) أوضح أن متغيرات (الحساب الجاري، الميزانية العامة، النمو في الناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف) مستقرة عند المستوى، بينما متغير الانفتاح التجاري لم يكن مستقرا عند المستوى، وعليه يتضح بأن السلسلة الزمنية بها جذر وحدة (غير ساكنة في المستوى) مما استدعى أخذ الفرق الأول لتستقر عنده.

نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد EC_m

نموذج الانحدار الذاتي والفجوات الزمنية الموزعة شديدة الحساسية لفترات الإبطاء، وعند إجراء الاختبار يقوم برنامج E-views بتحديد فترات الإبطاء تلقائياً وفقاً للمعيار التي تحدده، وقد تم إتباع معيار (Akaike info criterion (AIC) كما أن فترات الإبطاء المتحصل عليها هي ARDL (2, 3, 3, 3, 3).

جدول (3) نتائج تقديرات نموذج تصحيح الخطأ

المتغير التابع : تغير لوغاريتم الحساب الجاري (ΔLCA)			
Variable	Coefficient	t-Statistic	Probability
ΔLCA_{t-1}	0.686260	2.775851	0.0196
ΔLB_t	0.320793	2.116981	0.0603
$\Delta LGGDP_t$	0.384633	3.448685	0.0062
ΔLEX_t	0.075010	0.636721	0.5386
ΔLOP_t	-0.092798	-0.404039	0.6947
ECT_{t-1}	-1.054543	-3.555179	0.0052

المصدر: إعداد الباحثين بالاستعانة بمخرجات برنامج Eviews 2022.

اتضح من جدول (3) أن قيمة معامل تحديد النموذج بلغت $R^2 = 0.88$ وهي توضح أن المتغيرات المستقلة تفسر التغير في الحساب الجاري بنسبة 88% و 12% يفسره المتغير العشوائي (المتغيرات الغير مضمنة في النموذج). كذلك اتضح من خلال إحصائية F ، $P(0.0163)$ و $F\text{-statistic}=3.8728$ أن النموذج ككل معنوي تحت مستوى معنوية 1%.

نتائج اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود للحساب الجاري

للتحقق من وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة تم الاعتماد على منهجية اختبار الحدود للتكامل المشترك.

جدول (4) نتائج اختبار الحدود لوجود علاقة طويلة الأجل

المتغير التابع : تغير لوغاريتم الحساب الجاري (ΔLCA)			
الإصدار	F-statistic المحسوبة	مستوى المعنوية	النتيجة
النموذج	8.275784	0.05	وجود علاقة تكامل مشترك
القيم الحرجة	الحد الأعلى	الحد الأدنى	
عند مستوى معنوية 1 %	5.72	4.4	
عند مستوى معنوية 5 %	5.07	3.89	
عند مستوى معنوية 5 %	4.57	3.47	



عند مستوى معنوية ١٠ %	4.06	3.03
--------------------------	------	------

المصدر: إعداد الباحثين بالاستعانة بمخرجات برنامج Eviews، 2022.

يوضح جدول (4) أعلاه أن اختبار الحدود وفق نتائج إحصائية (F)، أن القيم أكبر من قيمة الحد العلوي للقيم الحرجة في النموذج عند مستوى معنوية (1% 5% 10%) للميزانية العامة، النمو في الناتج المحلي الإجمالي، سعر الصرف، والانفتاح التجاري على الحساب الجاري في السودان. مما يؤكد وجود علاقة توازن طويلة الأجل بين الحساب الجاري والميزانية العامة، ولا تبتعد عن بعضها وتظهر سلوكاً متشابهاً في الأجل الطويل.

جدول (5) مروانات محددات معادلة الحساب الجاري في الأجل القصير والطويل

المتغيرات	مرونة قصيرة الأجل	مرونة طويلة الأجل
الميزانية العامة (B)	0.320793	1.504459
النمو في الناتج المحلي الإجمالي (GGDP)	0.384633	1.001487
سعر الصرف (EX)	0.075010	-0.231871
الانفتاح التجاري (OP)	-0.092798	0.538973

المصدر: إعداد الباحثين بالاستعانة بمخرجات برنامج Eviews، 2022.

من جدول (5) يلاحظ أن إشارات المعلمات في الأجل الطويل والقصير جاءت حسب المتوقع، ومتسقة مع النظرية الاقتصادية. المعالم المقدرة معنوية للميزانية العامة والنمو في الناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف والانفتاح التجاري، عند مستوى معنوية، وهذه النتيجة تدل على أن من أهم العوامل المؤثرة في ميزان الحساب الجاري المتغيرات المذكورة أعلاه.

النتائج

- 1/ وجود علاقة توازن طردية طويلة الأجل بين الحساب الجاري والميزانية العامة، مما يعني أنها لا تبتعد عن بعضها البعض كثيراً بحيث تظهر سلوكاً متشابهاً في الأجل الطويل.
- 2/ توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين النمو في الناتج المحلي الإجمالي والحساب الجاري في الأجلين.
- 3/ توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف الاسمي والحساب الجاري في الأجل الطويل.
- 4/ توجد ذات دلالة إحصائية بين الانفتاح التجاري والحساب الجاري في الأجل الطويل.

التوصيات

- 1/ زيادة الادخار وتشجيع القطاع الخاص وتنمية القدرات التنافسية لقطاع الصناعات التصديرية وتنشيط أسواق رؤوس الأموال الدولية.
- 2/ السيطرة على العجز المالي من خلال ترشيد الإنفاق الحكومي والاهتمام الفائق بمكافحة التهريب من خلال تقوية هيئة الجمارك والإصلاح الضريبي وتحصيل الرسوم الجمركية بالدولار على السلع غير الضرورية.
- 3/ تحسين وضع الحساب الجاري من خلال زيادة المعروض من العملة الأجنبية عن طريق زيادة الصادرات والقيمة المضافة لها وإحلال الواردات، ومنع التهريب للسلع السودانية، وأن تضع الدولة الذهب والصمغ العربي والماشية تحت إدارتها بصورة مباشرة لضمان حاصلات الصادر للعودة لخزينة الدولة بصورة مباشرة.

المصادر والمراجع

- 1/ إبراهيم، عمر كباشي (2013م) سلوك استثمار القطاع الخاص في السودان (1997.2009م)، رسالة دكتوراه، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
- 2/ أحمد، عاتكة عثمان (2018م) أثر سياسة التحرير الاقتصادي في ميزان المدفوعات السوداني دراسة تطبيقية قياسية (1992-2016م)، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة نشدي، السودان.
- 3/ الخصاونة، محمد (2015) المالية العامة النظرية والتطبيق، دار المنهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- 4/ الزبيدي، حسين بن سالم جابر (2011) التضخم والكساد، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- 5/ السواعي، خالد محمد والعزام، أنور أحمد (2015) العجز التوأم في ظل المتغيرات النقدية والمالية والنمو الاقتصادي والانفتاح التجاري: حالة الأردن (1975-2010م)، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد الثاني، العدد الثاني، الأردن.
- 6/ العيساوي، عبد الكريم جابر (2015) التمويل الدولي مدخل حديث، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- 7/ المكي، موسى المكي (2019) أثر سياسات وبرامج الإصلاح الاقتصادي على التجارة الخارجية في السودان (1990-2017م)، رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.
- 8/ أديجمان، مايكل (2012) تعريب منصور، محمد إبراهيم، الاقتصاد الكلي بين النظرية والسياسة، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية.
- 9/ حمد، الشاذلي عيسى (2014) أثر السياسات المالية على ميزان المدفوعات (1990-2011م)، مجلة النيل الأبيض للدراسات والبحوث، السودان.
- 10/ سمير، شرقوق وفاتح، صيد (2020) علاقة الموازنة بالحساب الجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر (2000-2018)، جامعة 20 أوت سكيكدة، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، الجزائر.
- 11/ عثمان، سعيد عبد العزيز (2011) المالية العامة مدخل تحليلي معاصر، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر.

12/ كريانين، موردخاي (2007) الاقتصاد الدولي مدخل السياسات، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية.

13/ محمد، عادل عبد الله، جمال الدين محمود محمد، أبكر عبد الجلال عثمان (2019) محددات ميزان المدفوعات وآليات التكيف بالتطبيق على السودان (1990-2017م) (المجلة العربية للنشر العلمي، العدد العاشر.

14/ منشد، حلمي إبراهيم (2004) تحليل وقياس ظاهرة العجز المزدوج في مصر وتونس والمغرب (1975.2000) رسالة الدكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العراق.

15/ يوسف، عمران عباس (2008) العولمة واقتصاد السودان، دار عزة للنشر والتوزيع، الخرطوم، السودان.

1. Andolfatto, D (2005) Macroeconomic Theory and Policy, PP.114-118, Published by: Simon Fraser University.

2. Samimi A, Fakhrehosseini S, Azizi K (2009) Keynesian Approach versus Monetary Approach: The Iranian Balance of Payments, Journal of Applied Sciences Research, Iran, 1639.1645.

ملحق (1) الحساب الجاري، الميزانية العامة، الدين الخارجي، الانفتاح التجاري (1985-2017م)

السنة	الحساب الجاري	الميزانية العامة	سعر صرف	النمو في الناتج المحلي الإجمالي	الانفتاح التجاري
1985	0.04	9.6	0.02	6.28	16.90
1986	0.01	9	0.03	5.41	11.77
1987	0.05	8.6	0.03	14.22	10.17
1988	0.15	12	0.05	0.33	15.40
1989	0.09	10.7	0.05	8.93	10.04
1990	0.00	1.1	0.005	5.47	7.80
1991	0.01	8.3	0.015	7.51	9.71
1992	0.01	3.5	0.133	6.57	29.69
1993	0.01	0.8	0.216	4.57	25.56
1994	0.01	2.1	0.4	1.01	25.61
1995	0.01	0.2	0.838	6.00	23.90
1996	0.01	2.1	1.46	11.56	18.86
1997	0.01	1.2	1.712	6.06	22.61
1998	0.01	0.8	2.37	8.24	25.36
1999	0.00	0.9	2.58	4.24	23.40
2000	0.00	0.7	2.57	8.38	32.05
2001	0.01	1.6	2.59	10.80	25.10
2002	0.01	1.2	2.63	6.01	28.88
2003	0.00	0.8	2.61	6.29	27.73
2004	0.00	1.5	2.52	5.14	31.83
2005	0.01	2.7	2.43	5.64	38.52
2006	0.01	4.2	2.166	6.53	36.93
2007	5.94	3.3	2.011	5.74	35.27
2008	5.35	1.2	2.086	2.22	35.91
2009	8.06	2.8	2.28	6.17	32.27
2010	2.54	3.9	2.317	6.49	33.57
2011	3.88	4.1	2.66	3.79	31.58
2012	10.67	3.5	3.554	0.69	22.18
2013	8.05	2.9	4.742	6.80	27.74
2014	4.30	0.9	5.712	7.04	20.51
2015	5.73	1.2	6.011	3.69	18.61



16.14	3.89	6.181	1.6	4.37	2016
21.03	5.32	6.096	1.7	3.63	2017

المصدر: بنك السودان المركزي ووزارة المالية والاقتصاد الوطني.